اقتصاد

الليرة السورية تتهاوى

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

هوى سعر صرف العملة السورية أمام الدولار أمس الاثنين إلى 15 ألف ليرة مقابل الدولار في حين زاد سعر صرف اليورو عن 16 ألف ليرة ليسجل الذهب أعلى سعر على الإطلاق بعد تعدي سعر غرام الذهب عيار 21 قيراطاً مليون ليرة. وفي ظل هذه التطورات، ارتفعت أسعار السلع والمنتجات الاستهلاكية، بين 20 و40% خلال العام الجاري، حسب مصادر من العاصمة السورية دمشق. وفي أول إفصاح عن التضخم من داخل سورية، يكشف الباحث الاقتصادي إيهاب اسمندر عن تفاقم ظاهرة التضخم خلال الفترة من 2015 إلى 2023، مبيناً أن عام 2021 شهد أعلى معدل للتضخم بنسبة 119%، في حين يبلغ متوسط ارتفاع معدل التضخم السنوي بنحو 40%، وهو من أعلى المعدلات في المنطقة العربية.

ويضيف الباحث السوري خلال تصريح نقلته أمس، جريدة الحزب الحاكم «البعث» أن أسعار خدمات الفنادق والمطاعم ارتفعت أخيراً بنسبة 30%، أما التبغ والمشروبات الكحولية فتصل إلى 12%، والأغذية والمشروبات غير الكحولية إلى نسبة 11%، في حين ارتفع مؤشر أسعار الصحة بشكل يصل إلى ثلاثة أضعاف بسبب قرار رفع أسعار الأدوية (70-110%). ويشير الباحث من دمشق إلى أن الليرة السورية تفقد نحو 59% من قيمتها بشكل وسطي سنوياً، حيث لم تتمكّن السياسة النقدية المتّبعة من ضبط تراجع الليرة، مع عدم التقليل من تأثير العوامل الأخرى والتي تلعب دوراً في قيمة الليرة كالاحتياطي النقدي والعجز في ميزان المدفوعات والسياسة المالية وغيرها من العوامل.

وفي هذا السياق، يقول الاقتصادي السوري، علي الشامي «اسم مستعار» إن القلق الذي يلف السوق السورية، هو السبب الأهم لتراجع سعر صرف الليرة إلى 15 ألف ليرة مقابل الدولار، معتبراً أن المعادن والعملات الأجنبية هي الملاذ الوحيد للهروب من «التخبط والمستقبل المجهول» بعد تأكيد رئيس النظام بشار الأسد تغيير هوية الاقتصاد السوري والتحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي، ما يعني قرارات جديدة تترافق مع التغيير الحكومي المتوقع في يوليو/ تموز بعد انتخابات مجلس الشعب في يونيو/ حزيران المقبل. ويضيف الشامي لـ«العربي الجديد» أن عجز حكومة الأسد عن حل مشكلة شح المحروقات، التي انتقلت «بشدة» لوسائل النقل وزادت من الطوابير أمام الأفران، زاد من مخاوف السوريين، لافتاً إلى أن «شائعات» خصخصة بعض القطاع الحكومي (التبغ، الصناعة والكهرباء) لتتناسب مع النهج الجديد، تزيد من اضطراب الأسواق التي تعاني بالأصل، من فوضى الأسعار والرقابة. وكانت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك في حكومة الأسد قد رفعت سعر ليتر البنزين أوكتان 90 من 12 ألف ليرة سورية إلى 12 ألفا و500 ليرة وسعر أسطوانة الغاز المنزلي سعة 10 كيلو غرامات من 75 ألف ليرة إلى 100 ألف ليرة. وتعاني سورية أزمة مشتقات نفطية منذ نحو أسبوعين فرضت تأخير رسائل التعبئة للسيارات الخاصة إلى 14 يوما وفقا لنظام البطاقة الإلكترونية التي تتيح 25 ليترا في كل تعبئة فقط. وزادت معاناة السوريين وارتفاعات الأسعار بعد توقف شحنات النفط الإيرانية خلال الشهر الماضي وزيادة ملامح الخلاف بين طهران ونظام الأسد، حول الديون المقدرة بنحو 50 مليار دولار.

ويشير الخبير الاقتصادي السوري عماد الدين المصبح لـ«العربي الجديد» إلى أن سورية اليوم «بطور التحول غير المضمون» سواء على الصعيد الداخلي، بعد أن أعلن رئيس النظام تغيير النهج الاقتصادي، ما يعني تغيير كثير من القوانين الاقتصادية، أو على الصعيد الإقليمي والدولي، بعد قبول دمشق الشروط العربية ودعوة الأسد لقمة البحرين الشهر الجاري. ولكن، يلفت المصبح إلى أن «التخبط والترقيع» هي السمة الغالبة على اقتصاد متهالك وعلى حافة الانهيار.

إضراب عمال البناء في ألمانيا

(Getty)

دعت نقابة العاملين في قطاع التشييد في ألمانيا «آي جي باو» أعضاءها للإضراب عن العمل، هذا الأسبوع، للمرة الأولى من 17 عاماً، بعد رفض أصحاب الأعمال مقترحاً بشأن زيادة الأجور. وقدم المقترح في الثالث من مايو/ أيار الجاري الوسيط «راينر شليغل» الرئيس السابق للمحكمة الاجتماعية الاتحادية، الذي حكم بأن عمال قطاع البناء يجب أن يحصلوا على 250 يورو (270 دولاراً) إضافية شهرياً في أجورهم الطلب الأصلي للنقابة والبالغة قيمتها 500 يورو. ويهدد الإضراب طويل الأمد حال حدوثه بتأخير مشروعات البنية التحتية الكبرى، وبناء المنازل الخاصة، وأي تعطيل للصناعة سيكون في وقت حرج بالنسبة لأكبر اقتصاد في أوروبا، ويهدد تعافيه. وحسب «آي جي باو»، توظف صناعة البناء في ألمانيا حوالي 930 ألف شخص.

لقطات

تسارع النمو غير النفطي لقطر

توقع تقرير حديث تسارع النمو غير النفطي في دولة قطر من 2 إلى 3% عامي 2024 و2025، وذلك بعد انخفاضه في العام الماضي في أعقاب استضافة بطولة كاس العالم لكرة القدم 2022، مرجحاً تحقيق فوائض مالية في العامين الحالي والمقبل. وسيساهم عدد من العوامل في دعم الطلب المحلي كالتحسن الذي شهده نمو الائتمان أخيراً، وارتفاع قراءة مؤشر مديري المشتريات فوق حاجز 50 نقطة، حسب تقرير إدارة البحوث الاقتصادية ببنك الكويت الوطني، الصادر أمس الاثنين، والذي أكد أن تلاشي آثار الاداء القوي والاستثنائي الذي تم عام 2022، وخفض أسعار الفائدة وإن كان من مستوياتها المرتفعة، يُعتبران من أبرز العوامل الإضافية التي قد تساهم في تعزيز النمو.

السعودية: حماية أجور العمالة المنزلية

اعلنت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في السعودية عن إطلاق خدمة «حماية الاجور» لرواتب العمالة المنزليّة اعتباراً من بداية شهر يوليو 2024. وأوضحت الوزارة، في بيان لها، أمس الاثنين، ان تلك الخطوة تأتي استمراراً لمبادرات الوزارة في تطوير قطاع العمالة المنزلية، وضمان حقوق كلٍّ من صاحب العمل والعامل المنزلي.

واضافت ان هذه الخدمة تهدف إلى ضمان الشّفافيّة في عمليّة دفع الرّواتب وتسهيلها؛ من خلال استخدام المحافظ الرّقميّة، والبنوك المعتمدة عبر منصّة «مساند»، حيث تُعزز هذه الخدمة من الامان والموثوقيّة في نقل الاجور؛ مما يحفظ حقوق الاطراف التّعاقديّة.

تراجع مؤشر بورصة مسقط

انهى المؤشر الرئيسي لبورصة مسقط «مسقط 30» تعاملات امس، متراجعاً 0,19%، خاسراً 8,97 نقاط، مقارنة بمستوياته في جلسة أول من أمس. وتأثر المؤشر العام بتراجع قطاعي الخدمات والصناعة، وهبط الأول 0,96%، مع تقدم سهم المها للتسويق على المتراجعين أمس بنسبة 6,98%، وتراجع الغاز الوطنية بنسبة 2,5%. وانخفض مؤشر قطاع الصناعة بنسبة 0,42%؛ بضغط سهم مصانع مسقط للخيوط المتراجع بنسبة 3,19%، وتراجع سهم فولتامب للطاقة بنسبة 2,41 %. وعلى الجانب الآخر، انفرد مؤشر القطاع المالي بارتفاع نسبته 0,24%، مع صدارة سهم بنك عمان العربي المرتفع بنسبة 4%، وارتفع المدينة تكافل بنسبة 1,23 بالمائة.

الخلافات تتجدد بشأن أكبر مصرف في ليبيا

طرابلس ـ **أحمد الخميسي**

عاد السجال حول المصرف الليبي الخارجي (أكبر مصارف ليبيا)، بين حكومة الوحدة الوطنية التي تؤكد أن المصرف شركة مساهمة ليبية، وبين مصرف ليبيا المركزي الذي يؤكد أن المصرف تابع له. وكشفت عدة مصادر من حكومة الوحدة الوطنية لـ«العربي الجديد» أنها تسعى لاستخراج سجل تجاري جديد للمصرف وتشكيل مجلس الإدارة، موضحة أن الموضوع محل نقاش في مجلس الوزراء حول الأسماء المطروحة. وفي سياق متصل، اجتمع رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة، مع رئيس مجلس إدارة المصرف الخارجي محمد عبد الله والمدير العام خالد القنصل، لمناقشة عدد من القضايا بشأن خطابات الضمان الممنوحة للشركات الأجنبية خلال السنوات الماضية. وأشار خبر لمنصة حكومتنا إلى تفعيل دور المصرف الخارجي في دعم الأجهزة التنفيذية بفتح الاعتمادات، وتقديم خطابات الضمان، إلى جانب تفعيل برنامج الدعم التأجيري بواسطة إجراء الشركة المؤسسة من المصرف الخارجي بالشراكة مع عدد من المصارف التجارية والمؤسسات الاستثمارية. وأكد المصرفي الليبي محمد الميلودي لـ«العربي الجديد» أن محاولة الحكومة السيطرة على المصرف الليبي الخارجي سوف تكون لها تداعيات سلبية على المصرف الذي يعاني مشكلات قانونية ومالية. ورأى المحلل الاقتصادي عبد الهادي الأسود أن المصرف الخارجي شركة مساهمة ليبية ولها قانون خاص صدر في مطلع السبعينيات من القرن الماضي وتبعيته لمجلس الوزراء. وأوضح في تصريحات لـ«العربي الجديد» أنه خلال فترات النظام السابق كان تكليف الجمعية العمومية للمصرف يكون عبر «اللجنة الشعبية العامة» ولكن بالتنسيق مع مصرف ليبيا المركزي وفق اللوائح الداخلية للمصرف. وتودع المؤسسة الوطنية للنفط، الإيرادات في حسابها الجاري لدى المصرف الليبي الخارجي (مؤسسة مصرفية خارج ليبيا) رقم 28808، وبلغت الإيرادات من النقد الأجنبي خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام 6,4 مليارات دولار حتى نهاية شهر إبريل/ نيسان الماضي.

وتأسس المصرف الليبي الخارجي بصفته شركة مساهمة ليبية عام 1972، ويقدم عدة خدمات، أهمها القروض، وإصدار صكوك مصرفية وشخصية وغيرها. ويبلغ رأسمال المصرف نحو 23,4 مليار دولار، وهو منتشر في 26 بلداً حول العالم.

رجل اقتصاد على رأس وزارة الدفاع

مصطفى عبد السلام

أن يتولى رجل اقتصاد رئاسة حكومة أو رئاسة وزارات خدمية ومالية واقتصادية أو حتى رئاسة دولة فهذا أمر مقبول وتكرر كثيراً في العديد من دول العالم، بخاصة إذا ما كانت الدولة تسعى لتعظيم الإيرادات، والاستفادة من الموارد المتاحة، وتقوية الاقتصاد، وتعظيم الإنتاج وتحقيق دولة الرفاه للمواطن. وهناك ملياردیرات قادوا دولهم كما جرى في الولايات المتحدة «ترامب»، إيطاليا «برلسكوني». وأن يتولى رئيس شركة وزارة مهمة حتى لو كانت سيادية كما حدث مع رئيس أكسون موبيل، ريكس تيلرسون، الذي عيّنه الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب وزيرا للخارجية في 2016 ثم أقاله في 2017، فهو أمر غير مستبعد، لكن أن يتم تعيين رجل اقتصاد وزيرا للدفاع، فهو أمر ملفت جدا ويستحق الدراسة والتأمل للتعرف على الخلفيات، وما إذا الرجل سيضيف للمنصب الحساس أم لا.

أول من أمس أصدر الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، قرارا بتعيين الخبير الاقتصادي أندريه بيلاوسوف وزيرا للدفاع في مرحلة حساسة بالنسبة لروسيا التي تخوض حرباً شرسة في أوكرانيا منذ فبراير/شباط 2022 ومواجهات مع الولايات المتحدة وأوروبا، ومحاولات مستميتة من بوتين لاستعادة أمجاد الاتحاد السوفييتي وتحويل بلاده إلى قوة سيادية في مواجهة الغرب.

قرار بوتين أثار انتباه الغرب قبل الداخل، خاصة وأنه جاء بشكل مفاجئ، فماذا ستفعل شخصية مدنية ليست لديها أي خلفية عسكرية في وزارة الدفاع؟ ما مغزى بوتين من الاختيار المثير للجدل؟ صحيح أنّ بيلاوسوف تولى منصب نائب رئيس الحكومة، لكنّ هذا المنصب لن يؤهله لإدارة الوزارة الحساسة، وقد لا يؤهله للدخول في صراع مع شخصيات عسكرية كانت تتطلع للفوز بالمنصب بعدما أقال بوتين وزير الدفاع سيرغي شويغو، وأمر باعتقال نائبه، تيمور إيفانوف، بتهمة تقاضي رشوة.

اختيار تكنوقراط مسؤولا عن وزارة الدفاع قد يبعث بعدة رسائل للداخل والخارج منها رغبة بوتين في تطوير الصناعة العسكرية، وزيادة صفقات بيع السلاح، وضبط الإنفاق العسكري القياسي والمتزايد والبالغ 118,5 مليار دولار، وإدارة الموازنة العسكرية الضخمة بكفاءة، والفصل بين الشقين الاقتصادي والعسكري، ومكافحة الفساد المستشري داخل الوزارة الحساسة وتنظيفها من الرشى والأعمال غير المشروعة، وربما إجراء عملية تطهير شاملة، مع تحسين أحوال الجنود المالية والمعيشية بما فيها السكن والخدمات الطبية، وإعطاء أولوية للرعاية الاجتماعية للجنود المشاركين في حرب أوكرانيا، وتكرار التجربة الغربية في تولي شخصية مدنية وزارة الدفاع.

فلسطين

غزة أفقر مكان في العالم

إغلاق المعابر يخنق الاقتصاد ويفاقم البطالة

فاقم إغلاق إسرائيل لمعبري رفح وكرم أبو سالم، من الأزمات الإنسانية والمعيشية لسكان غزة، حيث بات القطاع المكان الأكثر حرمانا وفقرا في العالم

يوسف أبو وطفة

تزايدت معدلات الفقر والبطالة في قطاع غزة الذي يعيش على وقع حرب إسرائيلية مدمرة للشهر الثامن على التوالي تعطل خلالها مئات الآلاف من العاملين فيما دمر الاحتلال مئات المنشآت الاقتصادية والمحال التجارية.

وباتت المساعدات التي يتحصل عليها الفلسطينيون من قبل المؤسسات الأممية والدول هي الخيار الوحيد لتلبية الاحتياجات الأساسية في ظل عدم وجود مصادر دخل وحالة البطالة والفقر وانعدام الأمن الغذائي. وقبل الحرب الإسرائيلية على غزة كانت نسبة البطالة تتراوح ما بين 48% إلى 54%، حيث كانت تصل بين الشباب الخريجين إلى 60% فيما ترتفع إلى 80% في صفوف الإناث، في الوقت الذي يعتمد فيه أكثر من 80% على المساعدات الإغاثية. وأكد تقرير حديث للأمم المتحدة صدر يوم 2 مايو/ أيار الجاري، أنه بسبب العدوان الإسرائيلي على غزة واصل معدل الفقر في دولة فلسطين ارتفاعه ليصل إلى 58,4%، إذ يُدفع بحوالي 1,74 مليون شخص إضافي إلى براثن الفقر، كما يستمر انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بشكل هائل بنسبة 26,9% أي بخسارة قدرها 7,1 مليارات دولار من القيمة المقدرة لعام 2023 مع غياب الحرب.

حصار إسرائيلي خانق

ومع دخول الحرب شهرها الثامن على التوالي وحالة التدمير الممنهج التي يقوم بها جيش الاحتلال فإن المشهد الاقتصادي يبدو معقدًا للغاية أمام النسب المرتفعة للفقر والبطالة في ظل عدم وجود مصادر دخل أو فرص عمل دائم. ويعاني القطاع أساسًا من حصار إسرائيلي خانق فرض عام 2007 تدهورت معه الأوضاع الإنسانية بشكل كبير وهبطت بمعدلات الإنتاج ما تسبب في ارتفاع نسبة الفقر والبطالة وقلة حصول الخريجين على فرص عمل. وتفاقم سيطرة الاحتلال الإسرائيلي حاليًا على معبري رفح البري وكرم أبو سالم التجاري، الفقر والبطالة حيث انقطع إدخال البضائع والمساعدات وشحت الأسواق من السلع الأساسية وهو ما سيدفع الأوضاع الإنسانية إلى مزيد من التدهور. وقبل الحرب الإسرائيلية على غزة، كان معدل الشاحنات التي يسمح لها بدخول القطاع ما يزيد عن 500 شاحنة يوميا، تشمل شاحنات وقود وغاز طبيعي، بالإضافة إلى أصناف متنوعة من البضائع والسلع الغذائية والملابس.

> انقطاع إدخال البضائع والمساعدات وشح الأسواق من السلع الأساسية

قفزة المعدلات بعد الحرب

من جانبه، يقول الصحافي والباحث في الشأن الاقتصادي محمد أبو جياب إن معدلات البطالة كانت تؤشر قبل الحرب إلى نسبة 48% من القوى العاملة في القطاع وبالتالي فإن نسبة الفقر المدقع تجاوزت 35% ونسبة المواطنين الذين هم تحت الفقر كانت 70%. ويضيف أبو جياب لـ «العربي الجديد» أن 90% من القوى العاملة في القطاع في ظل الحرب الإسرائيلية على غزة هم في عداد البطالة وتعطيل المصالح الاقتصادية وتوقف حركة العمل الداخلي وتدمير القطاعات التجارية. ويشير إلى أن القطاع الخاص الذي يعتبر المشغل الأكبر في القطاع متوقف تمامًا جراء الحرب المتواصلة منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023 وهو ما يرفع نسبة الفقر لأكثر من 80% في المرحلة الحالية. ويشدد على أن الحرب الإسرائيلية أسهمت في تعطيل الدورة الاقتصادية والمالية وهو ما يسعى الاحتلال لتحقيقه عبر تدميره للمنشآت التجارية والمصانع الاقتصادية واستهدافه للبنية التحتية والشركات.

بطالة قياسية

ويرى الباحث في الشأن الاقتصادي أحمد أبو قمر، أن ارتفاع معدلات الفقر يبدو طبيعيًا في ظل الحرب الإسرائيلية المدمرة التي طاولت شتى المجالات الاقتصادية، والبنية التحتية والشركات والمحال. ويقول أبو قمر في حديثه لـ«العربي الجديد» إن نسبة البطالة تجاوزت 80% بعد أن كانت تبلغ في إطار عام نحو 50%، فيما قفز المعدل العام للفقر لأكثر من 90% بعد أن كان لا يتجاوز 45% في المعدل العام. ويلفت إلى أن توقف معدلات الفقر والبطالة حيث من شأن ذلك أن يعيد حركة الإنتاج من جديد بشريطة بدء عملية إعادة الإعمار وفتح المعابر بشكل مستدام وخلق مشاريع تنموية.

آثار غير مسبوقة

من جانبه، يقول مدير عام المكتب الإعلامي الحكومي في غزة إسماعيل الثوابتة، إن عمال غزة يعيشون ظروفاً إنسانية غير مسبوقة في ظل ارتفاع نسبة البطالة لـ 75% وارتفاع نسبة الفقر لأكثر من 90% واستمرار الحصار للعام 18 على التوالي. ويوضح الثوابتة لـ«العربي الجديد» أن نسبة البطالة بلغت في غزة 75% مع مطلع العام الجاري 2024، مقارنة مع 46% قبل حرب الإبادة الجماعية، فيما فقد أكثر من 200 ألف شخص وظيفته خلال أول ثلاثة أشهر من الحرب، بينهم قرابة خمسة آلاف صياد أسماك. ويشير إلى أن نسبة الفقر ارتفعت إلى أكثر من 90% في قطاع غزة تزامناً مع ظروف الحرب الكارثية، وفي وقت توقفت فيه ما نسبته 95% من المنشآت الاقتصادية في قطاع غزة عن العمل تماماً بسبب القصف والتدمير وحرب الإبادة. وينوه مدير عام المكتب الإعلامي الحكومي في غزة أن إجمالي الخسائر الأولية المباشرة لحرب الإبادة الجماعية على القطاع تجاوز 33 مليار دولار، حيث دمر الاحتلال «الإسرائيلي» 15 قطاعاً من قطاعات العمل والحياة في غزة. ويشدد الثوابتة على أن الاحتلال دمر: «القطاعات الإسكانية والمنزلية، والخدماتية والبلديات، والتجارية، والصناعية، والزراعية، والصحية، والتعليمية»، مضيفاً: كما دمر قطاعات الإعلام، والترفيه والفنادق، والاتصالات والإنترنت، والنقل والمواصلات، وفي هذه القطاعات فقد عشرات الآلاف وظائفهم وأعمالهم». ويلفت إلى أن نزوح أكثر من 1,5 مليون نسمة ساهم في زيادة معدلات الفقر وانعدام الأمن الغذائي في ظل الحاجة الماسة لفتح المعابر وإدخال 1000 شاحنة يومياً محملة بالاحتياجات الأساسية للقطاع المحاصر.

طفل يبيع مواد غذائية بأحد أسواق غزة، في 7 أبريل 2024 (محمد عابد/ فرانس برس)

اسواف

الغلاء لا يوفر القهوة في المغرب

الرباط ـ **مصطفى فعاس**

لم يعد المغربي السبعيني المتقاعد، مصطفى حياة، يتردد يومياً على مقهى الأثير بالدار البيضاء. فقد اضطر بفعل الغلاء الذي طاول العديد من السلع في الأعوام الثلاثة الأخيرة إلى التعامل مع معاشه بالكثير من الحرص. قرر مع ذلك الحلول بذلك المقهى المغربي مرتين أو ثلاث مرات في الأسبوع، غير أنه يؤكد أن زيادة 10 سنتات في سعر فنجان القهوة السوداء في الفترة الأخيرة، قد يدفعه إلى اتخاذ قرار بالاكتفاء بفنجان القهوة الذي يعده في منزله. لم يسلم فنجان القهوة الذي يحتسيه مغاربة في بعض المقاهي من زيادة أسعاره في الفترة الأخيرة، متأثرة بالارتفاعات التي شهدتها أسعار المادة الأولية في السوق الدولية. فقد أضحى فنجان القهوة في الأحياء الشعبية يتراوح بين 80 سنتاً ودولار واحد، إذ وصلت الزيادة إلى 10 سنتات. وقد يقفز سعر فنجان القهوة إلى 1,5 دولار في بعض المقاهي وسط المدن، غير أن ذلك السعر يختلف، بحسب أصناف القهوة والخدمات التي تقدمها المقاهي.

لم يثر موضوع الزيادة في فنجان القهوة الكثير من النقاش، مقارنة بمنتجات أخرى مثل اللحوم والخضر والفواكه والوقود، التي أربكت كثيراً موازنات الأسر.

غير أن موضوع أسعار القهوة طفا على السطح عندما لوّح مجلس المنافسة في المغرب، باللجوء إلى التحقيق في حال ثبت اتفاق أصحاب المقاهي حول الزيادة في الأسعار، إذ إن القانون يمنح الاتفاق على زيادة سعر خدمة أو سلعة أو خفضه.

وقد أفضى ذلك إلى عقد المكتب الوطني للجامعة الوطنية لأرباب المقاهي والمطاعم، اجتماعاً طارئاً، مؤخراً، إذ أكد أن حبوب

> مجلس المنافسة يلوّح باللجوء إلى التحقيق في ارتفاع الأسعار

القهوة سجلت ارتفاعاً بنسبة 35 في المائة في الفترة الأخيرة. ويعتبر المهنيون في قطاع المقاهي أن الزيادة في الأسعار جاءت بقرارات فردية غير ناجمة عن اتفاقات مسبقة بين المهنيين، وهو الأمر الذي ينتظر أن يؤكده أو ينفيه مجلس المنافسة في حال قرر فتح تحقيق في الموضوع. ويشير نائب رئيس الجامعة المغربية لحقوق المستهلك، محمد العربي، إلى أن سوق القهوة حر في المغرب، إذ إنّ قانون حرية الأسعار والمنافسة لا يفرض سوى إشهار الأسعار حتى يطلع عليها المستهلك.

ويستورد المغرب كل ما يحتاج إليه من القهوة من بلدان في آسيا وأميركا اللاتينية وأفريقيا، علماً أن الجامعة الوطنية لأرباب المقاهي والمطاعم تؤكد أن سوق المادة الأولية تشوبها ممارسات منافية للمنافسة.

وقد وصلت مشتريات المغرب من البن في الربع الأول من العام الحالي، بحسب بيانات مكتب الصرف الحكومي، إلى 34,4 مليون دولار، مقابل حوالي 35,5 مليون دولار في الفترة نفسها من العام الماضي.

اليمن

توقف تصدير النفط يقطع شريان الحياة

عدن ـ **محمد راجح**

يستمر التوقف في صادرات النفط منذ الهجوم على مرافق التصدير الحكومية في أكتوبر/ تشرين الأول 2022، في التأثير على الاقتصاد اليمني بشكل كبير مع اتساع العجز المالي وما يفرضه من ضغوط هائلة على الاحتياطيات الأجنبية وسعر صرف العملة المحلية. وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن النمو قد تقلّص بنسبة 2% في عام 2023، في حين بقي معدل التّضخّم مرتفعاً على الرغم من تراجع أسعار الأغذية عالمياً. وتوقع خبراء صندوق النقد الدولي عقب اجتماعهم مع مسؤولين في الحكومة اليمنية أن يتفاقم الوضع الهش في اليمن في عام 2024، بفعل التوترات الإقليمية، فتصعيد حالات التوتر في البحر الأحمر يؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي من خلال القنوات التجارية والمالية، إلى جانب تداعيات انخفاض الدعم الخارجي، الذي يشمل المساعدات الإنسانية.

واختتمت الحكومة اليمنية اجتماعها التشاوري مع بعثة خبراء صندوق النقد الدولي في 2 مايو/ أيار 2024، في العاصمة الأردنية عمان، بتأكيد التزامها الثابت بإجراء الإصلاحات الاقتصادية، ومنها الاستمرار في القضاء على تعدّدية أسعار الصرف في تنفيذ المعاملات الحكومية، وتيسير نظام مزادات العملات الأجنبية.

الباحث الاقتصادي والمصرفي وحيد الفودعي، يقول لـ«العربي الجديد» إن الأزمة المالية قائمة وتتفاقم أكثر ما دام المورد الوحيد الذي يُعتمد عليه متوقف بسبب عدم القدرة على تصدير النفط، إذ يعتبر هذه الأزمة أهم مشكلة تواجه اليمن خلال الفترة الراهنة في ظل عجز تام عن مواجهتها، أو على الأقل إيجاد حل لتدهور العملة المحلية وانفلات سعر صرف الريال. ويتوقع الفودعي أن يتجاوز الدولار حاجزَ 1700 ريال، بينما ليس هناك أي حلول حكومية للتعامل مع هذه الأزمة سوى الاعتماد على الدعم السعودي، إذ تتجه المملكة إلى تخصيص دفعة أخرى من المنحة التي أعلنت عنها العام الماضي.

توقف تصدير النفط يفاقم الأزمة المالية (Getty)

وتطرق شمّاخ في هذا الخصوص إلى نقطة مهمة في هذا الجانب تتمثل في تأثير هذا الوضع الناتج عن الصراع والانقسام والأزمات الاقتصادية والمالية على الاستثمار الهادف الذي يساهم في توليد فرص العمل وامتصاص البطالة ومكافحة الفقر في ظل توقف صرف رواتب الموظفين المدنيين، مشيراً بأسف بالغ إلى أن اليمن أصبحت بيئة طاردة للاستثمار وهروب رؤوس الأموال.

وأدى الانخفاض الكبير في القاعدة الضريبية في اليمن وعدم قدرة الحكومة على تحصيل الضرائب إلى زيادة سريعة في الدين الحكومي، على الرغم من انخفاض الخدمات والاستثمارات الحكومية.

تحقيق

هل تبيع مصر رأس جميلة؟

3 عقبات أمام إتمام الصفقة مع السعودية

كشفت مصادر لـ«العربي الجديد» عن مفاوضات بين القاهرة والرياض من أجل إتمام صفقة رأس جميلة الواقع على مدخل خليج العقبة (شمال شرم مصر)، إلا أن الصفقة تواجه ثلاث عقبات وهي: غياب الخطط، وتذبذب قيمة الجنيه وتداعيات الحرب الإسرائيلية على غزة

القاهرة ـ عادل صبري

غياب الخطط وتذبذب قيمة الجنيه وتداعيات الحرب الإسرائيلية على غزة ثلاث عقبات رئيسية تحول دون توصل الحكومة إلى اتفاق مع السلطات السعودية لإتمام صفقة مالية كبيرة في مشروع «رأس جميلة»، على غرار صفقة الأنفاذ المالي التي أبرمت بين مصر والإمارات بقيمة 35 مليار دولار مطلع مارس/ آذار الماضي. وحسب مصدر مطلع لـ«العربي الجديد»، تعثرت المفاوضات التي قادتها وزيرة التخطيط المصرية هالة السعيد مع مسؤولين سعوديين، على مدار الأسابيع الماضية، في التوصل إلى صيغة واضحة لمنح الصندوق السيادي السعودي حق استغلال وإدارة منطقة رأس جميلة الواقعة على مدخل خليج العقبة بالقرب من جزيرتي تيران وصنافير ومنتجع شرم الشيخ السياحي.

تفاصيل المفاوضات

ووفق المصدر، طرحت الوزيرة التي تشغل منصب الرئيس التنفيذي للصندوق السيادي المصري على الجانب السعودي التقدم بخطة استغلال ومشاركة مع الجانب المصري للملكية وإدارة مشروع رأس جميلة، وربطها بامتداد مشروع «نيوم» السعودي، بالموانئ المصرية السعودية والتوسعات السياحية المتوقعة على جانبي البحر الأحمر وخليج العقبة، في كل من مصر والسعودية والأردن. وأكد المصدر، الذي رفض ذكر اسمه، أن الوزيرة اشترطت أن يتولى الصندوق السيادي السعودي تمويل الصفقة ودفع القيمة بالدولار، لاستخدام حصيلة المشروع في سداد قيمة العجز بالعملة الصعبة خلال العام المالي 2024-2025، مع توقع ارتفاع وتيرة العجز خلال عام 2025-2026، يقابله زيادة التزامات الدولة تجاه الدائنين الدوليين. وفشلت المفاوضات التي أجريت بين المسؤولين المصريين والسعوديين على هامش منتدى دافوس الصحراء بالرياض في التوصل إلى صيغة نهائية حول صفقة رأس جميلة، حيث أبدى الجانب السعودي اعتراضه على سداد قيمة الصفقة بالدولار نقدا، على غرار ما فعله الصندوق السيادي بالإمارات.

50

تتوقع الحكومة المصرية تحقيق إيرادات بقيمة 129,3 مليار دولار في نهاية العام الجاري 2023-2024، تشمل 50 مليار دولار من صفقة رأس الحكمة وقروضا من صندوق النقد الدولي والاتحاد الاوروبي والبنك الدولي.

أشارت مصادر في مكتب استشارى بديره رئيس لجنة اقتصادية بالبرلمان المصري يعمل على إتمام صفقة «رأس جميلة»، لـ«العربي الجديد»، إلى أن توقف الجانبين عند قضية الدفع النقدي دفعهم إلى دراسة المبادلة بأرض رأس جميلة، مقابل الودائع السعودية والديون السيادية المستحقة لها، مشترطا تحديد قيمة نهائية للصفقة وتعويما شاملاً لسعر الصرف، وان تلتزم الحكومة بعدم تبدل مستحقات الطرف السعودي إلى ديون مرة أخرى، وسدادها بالدولار. يذكر أن كلاً من القاهرة والرياض لم تتحدث بشكل رسمي عن المفاوضات الجارية بينهما حول هذا المشروع حتى الآن.

أزمة مالية خانقة

قال الخبير الاقتصادي على الإدريسي لـ«العربي الجديد» إن الحكومة تحتاج إلى إتمام صفقة رأس الحكمة لحاجتها الشديدة للدولار، عبر الاستثمار الأجنبي المباشر، لتخفيض الضغط المستمر على الجنيه، وتحسين قيمته، وعلاج الاختلالات الناتجة زيادة العجز في العملة الصعبة، مع وجود التزامات بسداد ديون بقيمة 42,3 مليار دولار خلال العام المالي 2024-2025، تصل إلى

> الحكومة تسعى إلى تخفيض الضغط المستمر على الجنيه

> المشروع يتأثر سلباً باستمرار العدوان الإسرائيلي على غزة

97,1 مليار دولار من 2025 إلى 2027. أوضح الإدريسي أن زيادة مستويات الدين الخارجي إلى 168 مليار دولار في ديسمبر/ كانون الأول 2023، مع توقع ارتفاعه خلال العام الجاري، وتباطؤ تدفقات الدولار المقترضة من صندوق النقد على مدار السنوات الأربع المقبلة، مع تراجع عوائد قناة السويس وتحويلات المصريين بالخارج، تدفع الحكومة إلى البحث عن إتمام صفقة رأس جميلة. أرجع الإدريسي تأخر صفقات بيع الأصول العامة إلى الاختلاف حول تقدير قيمة الأصول، مشيرا إلى أنه رغم توحيد سعر الصرف، فإن المستثمرين ما زالوا ينتظرون نتائج التنفيذ على أرض الواقع، للاطمئنان على قدرته في استرداد مستحقاتهم بالدولار، أثناء انتهاء المشروعات أو تحويل الأرباح ومستحقاتهم المالية. يتوقع صندوق النقد الدولي ارتفاع سعر الدولار إلى 56 جنيها خلال العام المالي 2024- 2025، مع تصاعد وتيره الزيادة ليصل إلى 58,39 جنيها عام 2026-2027 و59,46 جنيها عام 2026- 2027.

رغبة في تنشيط الاستثمارات

من جانبه، أكد خبير التمويل والاستثمار وائل النحاس أن المشاورات السعودية المصرية حول صفقة رأس جميلة تتجه إلى مشروع استثمار بين القطاع السعودي الخاص والحكومة، وتستهدف بناء سلسلة من الفنادق، ما بين ثلاثة إلى 20 فندقا فاخرا، مع رغبة الحكومة في تنشيط الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وسد العجز المتوقع في النقد الأجنبي خلال العامين المقبلين. أوضح النحاس أن صفقة الإنقاذ المالي التي قادتها عملية بيع مدينة رأس الحكمة للطرف الإماراتي، رغم ضخامتها لم توفر فوائض مالية كبيرة بالدولار، تمكن الحكومة من مواجهة الأزمة المالية لفترات زمنية طويلة.

يشير خبير التمويل والاستثمار إلى أن تبديل الديون مع الإمارات وشراء أدوات الدين الحكومي وفرا ما قيمته 17 مليار دولار خلال الشهرين الماضيين، بينما كانت الحصيلة الفعلية بالدولار من مصادر أخرى ضعيفة، ما يؤكد استمرار الحاجة الملحة للعملة الأجنبية لسداد التزامات الدولة للدائنين الأجانب وتمويل شراء الواردات من السلع والوقود والوفاء باحتياجات الجهات الحكومية والمستوردين من العملة الصعبة.

قال النحاس لـ«العربي الجديد» إن ضغوط الديون الخارجية وشح الدولار يدفعان الحكومة إلى البقاء عالقة بين شقي رحى، الرغبة بالإسراع في إتمام صفقة رأس جميلة، ما يمكنها من توفير الدولار والنزول بقيمة الجنيه إلى مستويات عند 38-40 جنيها للدولار، أو انتظار تدفق مزيد من الاستثمار المباشر الموجه لشراء أدوات الدين، مع تقديم ضمانه للأموال الساخنة بأن يظل سعر الدولار عند حدود 44-46 جنيها، وعدم رفع الفائدة إلى الحدود المطبقة حاليا بالبنك المركزي، للسماح لهم بتحقيق عائد جيد، يمكنهم من توجيه أموالهم في السوق المصرية.

تأثيرات العدوان الإسرائيلي

أوضح خبير التمويل والاستثمار ارتباط إتمام صفقة رأس جميلة بتحسن الأجواء الجيوسياسية بالمنطقة، والتي تتأثر سلباً باستمرار العدوان الإسرائيلي على غزة، وحالة التشاؤم التي تسود أوساط مجتمع الأعمال جراء تعدد الأزمات الاقتصادية والسياسية، وعدم وضوح الرؤية لدى الحكومة في ما يخص طرح الأصول العامة، وتوظيف العوائد منها في مشروعات إنتاجية. تتوقع الحكومة تحقيق إيرادات بقيمة 129,3 مليار دولار بنهاية العام الجاري 2023-2024، تشمل 50 مليار دولار من صفقة رأس الحكمة وقروضاً من صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي، بينما تصل المصروفات إلى 137,1 مليار دولار، بعجز قيمته 7,8 مليارات دولار. تنخفض الإيرادات بالدولار عام 2024-2025 إلى 115,1 مليار دولار مقابل 124,3 مليار دولار مصروفات، ليرتفع العجز إلى 9,3 مليارات دولار.

مشهد من شرم الشيخ على البحر الأحمر في 28 يناير 2024 (مكسيم كونستانتينوف/ Getty)

محاربة الاتجار بالنقد الأجنبي خارج السوق المصرفي

واصل قطاع الأمن العام بوزارة الداخلية المصرية، بالاشتراك مع الإدارة العامة لمكافحة جرائم الأموال العامة، ومديريات الأمن، عمليات لضبط جرائم الإتجار بالنقد الأجنبي خارج نطاق السوق المصرفي. وحسب بيان لوزارة الداخلية، أمس الاثنين، أسفرت الجهود، التي جاءت تنفيذاً لتوجيهات اللواء محمود توفيق وزير الداخلية خلال 24 ساعة، عن ضبط عدد من قضايا اتجار في العملات الأجنبية المختلفة، بقيمة مالية تقدر بنحو 13 مليون جنيه (الدولار = نحو 47,5 جنيهاً). ويأتي ذلك استمراراً للضربات الأمنية لجرائم الاتجار غير المشروع بالنقد الأجنبي والمضاربة بأسعار العملات، عن طريق إخفائها عن التداول والاتجار بها خارج نطاق السوق المصرفية، وما تمثله من تداعيات سلبية على الاقتصاد القومي للبلاد. وتحاول الحكومة المصرية تخفيف الضغط على الجنيه المصري وسط أزمة حادة في النقد الأجنبي. وتسعى مصر إلى سد الفجوة بين العرض والطلب وتوفير الدولار عبر صفقات بيع شركات حكومية وجذب الاستثمارات الأجنبية والحصول على قروض من صندوق النقد والبنك الدوليين ومؤسسات مالية أخرى وبيع أذون الخزانة الحكومية.

تحقيق

تضخ المؤسسات الحكومية في إسرائيل عشرات مليارات الشواكل من «المال السياسي» في أسهم البورصة لمنع انهيارها وسط هروب رؤوس الأموال الأجنبية منذ اندلاع الحرب على غزة

المال السياسي يسند إسرائيل

مؤسسات حكومية تستثمر في البورصة لمنع انهيارها وسط هروب الأجانب

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

يتدفق المال السياسي على بورصة تل أبيب منذ بدء الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة قبل سبعة أشهر، للحيلولة دون انهيار الأسهم وسط هروب رؤوس أموال أجنبية من السوق بقيمة 22 مليار شيكل (5,89 مليارات دولار)، فيما تتزايد مخاوف المتعاملين من توقف دعم المؤسسات الإسرائيلية للبورصة خلال الفترة المقبلة، في ظل استمرار الخسائر المالية لمختلف الأنشطة والمالية العامة، بسبب الحرب التي لا تلوح في الأفق نهاية قريبة لها، ما دعا مؤسسات عالمية للتصنيف الائتماني إلى التحذير من تداعيات الحرب على الاقتصاد ستستمر لسنوات. وفي مقابل هروب الأموال الأجنبية من الأسهم والسندات الإسرائيلية خلال الأشهر السبعة للعدوان على غزة، ضخت المؤسسات المحلية والأفراد 28 مليار شيكل (7,5 مليارات دولار) في سوق الأوراق المالية.

وتظهر بيانات بورصة تل أبيب التي قال موقع كالكاليست الإسرائيلي إنه حصل عليها، أن وزن الاستثمار الأجنبي في سوق الأسهم المحلية أخذ في التناقص، وأن سوق الأوراق المالية أصبح يعتمد أكثر فأكثر على استثمارات المؤسسات المحلية، وإذا قررت الأخيرة تقليل التعرض، فإن وضع سوق الأوراق المالية سيكون سيئاً.

وقال هدار رومانو، مدير خدمات البيانات والمعلومات في بورصة تل أبيب، لـ«كالكاليست» إنه «منذ بداية الحرب، تدعم المؤسسات المحلية سوق المال، وتستوعب مبيعات الأجانب الذين يخرجون من السوق في ظل الوضع القائم». وأضاف أن «خفض التصنيف الائتماني لإسرائيل والمخاطر الجيوسياسية ستستمر في التأثير على الاستثمار الأجنبي في بورصة تل أبيب». وأبقت وكالة موديز التصنيف الائتماني العالمية على خفض تصنيف إسرائيل عند درجة «A2»، التي تجسد تعرض الاقتصاد الإسرائيلي بشكل مرتفع للمخاطر الجيوسياسية، وذلك بعدما قررت الوكالة وضع إسرائيل في خانة التصنيف هذه منذ فبراير/ شباط الماضي. وقالت «موديز» في تقرير لها، يوم الجمعة الماضي، بحسب ما نقله موقع غلوبس الاقتصادي الإسرائيلي، إن خطر التصعيد إلى صراع عسكري صريح بين إسرائيل وإيران لا يزال قائماً، الأمر الذي قد يؤدي إلى تكاليف بشرية واقتصادية. وأشارت إلى أن صراع الاحتلال مع المقاومة الفلسطينية في غزة مستمر، و«النتيجة لا تزال غير مؤكدة إلى حد كبير». وأضافت أن «عواقب الصراع في غزة على التصنيف الائتماني لإسرائيل سوف تتكشف على مدى فترة من الزمن، ومن المحتمل أن تتجاوز فترة القتال الفعلي، وقد يكون التأثير السلبي على مؤسسات البلاد والمالية العامة أكثر خطورة من توقعات موديز الحالية». وقبل ثلاثة أسابيع، خفضت وكالة ستاندرد آند بورز التصنيف الائتماني لإسرائيل من «AA» إلى «A+»، مع نظرة مستقبلية سلبية. وترهن وكالات التصنيف الائتماني نظرتها إلى إسرائيل بقدرة دولة الاحتلال على السيطرة على الأضرار التي تخلفها الحرب، لاسيما معدلات الاستدانة والعجز المالي. لكن المؤشرات التي تصدرها وزارة المالية تظهر تزايداً في العجز بما يفوق التوقعات، حيث يُتوقع أن يتجاوز 8% في موازنة 2024، وهو ما يقترب من أربعة أضعاف ما كان مقدراً قبل الحرب بنسبة 2,25%، كما يتجاوز كثيراً التقديرات التي تطرقت إليها الموازنة المعدلة للعام الجاري 6,6%.

وأظهرت بيانات صادرة عن المحاسب العام لوزارة المالية الإسرائيلي بالي روتنبرغ، اتساع العجز المالي في إبريل/ نيسان الماضي إلى 11,7 مليار شيكل (3,13 مليارات دولار)، متوقعاً وفق ما نقله موقع كالكاليست الإسرائيلي آخيراً أن «يستمر العجز في الارتفاع خلال الأشهر المقبلة». وخلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري، بلغت قيمة عجز الموازنة 26 مليار شيكل. ووفق الموازنة العامة، فإن الإنفاق المقدر للعام الجاري يبلغ 584,1 مليار شيكل (156,5 مليار دولار وفق سعر صرف أمس)، بزيادة 70 مليار شيكل مقارنة بموازنة الأساس المصادق عليها في مايو/ أيار 2023. ورغم أن مبيعات المستثمرين الأجانب تباطأت في إبريل/ نيسان الماضي مقارنة بالأشهر السابقة منذ اندلاع الحرب، إلا أنهم أنهوا الشهر برصيد سلبي أيضا، أي أن مبيعاتهم فاقت مشترياتهم في سوق الأسهم، ليبلغ صافي مبيعاتهم 460 مليون شيكل مقارنة بمتوسط شهري قدره 1,2 مليار شيكل في الأشهر الأخرى من الحرب. وكان تدفق الأموال إلى الخارج الشهر الماضي من قبل الأجانب هو الأدنى باستثناء شهر نوفمبر/ تشرين الثاني 2023 الذي تم خلاله وقف إطلاق النار بمقتضى هدنة مؤقتة لتبادل الأسرى، والتي ظن الأجانب أنها قد تمهد لوقف الحرب. وكانت هناك أيضاً توقعات بوقف إطلاق النار واتفاق لتبادل الأسرى في إبريل/ نيسان، وهو ما قد يفسر التحسن في البيانات، لكن هذه التوقعات كانت في غير محلها، وفي الأسبوعين الماضيين تعمق القتال. وفي ظل هذه الأجواء يتوقع أن تستمر المؤسسات في إسرائيل من بنوك وصناديق استثمار في دعم البورصة عبر شراء الأسهم لإيجاد توازن أمام خروج الأجانب من السوق، ولكن إذا جرى انتهاك هذا التوازن، إما بسبب زيادة معدل مبيعات الأجانب أو بسبب انخفاض معدل مشتريات المؤسسات أو زيادة المبيعات، فإن سوق الأوراق المالية سوف تدخل في انخفاضات قد تكون حادة، وفق «كالكاليست». الأمر لا يقتصر فقط على أسهم الشركات المتداولة وإنما السندات الحكومية أيضاً. ويتسبب هروب رؤوس الأموال الأجنبية في الضغط على احتياطي النقد الأجنبي الذي خسر وفق بيانات بنك إسرائيل المركزي الصادرة في وقت سابق من مايو/ أيار الجاري نحو 5,63 مليارات دولار في إبريل/ نيسان الماضي فقط ليصل إلى حوالي 208,1 مليارات دولار.

تآكل احتياطي النقد الأجنبي

خسر احتياطي النقد الاجنبي لدى إسرائيل نحو 5,63 مليارات دولار في إبريل/ نيسان الماضي فقط، ليصل الى حوالي 208,1 مليارات دولار، وفق بيانات صادرة عن بنك إسرائيل المركزي في وقت سابق من مايو/أيار الجاري. ويأتي تآكل الاحتياطي النقدي رغم مضاعفة الحكومة الاقتراض، حيث جمعت اسرائيل ديونا بقيمة 160 مليار شيكل (43 مليار دولار) بنهاية 2023 منها 81 مليار شيكل منذ اندلاع الحرب على غزة في اكتوبر/ تشرين الاول الماضي.

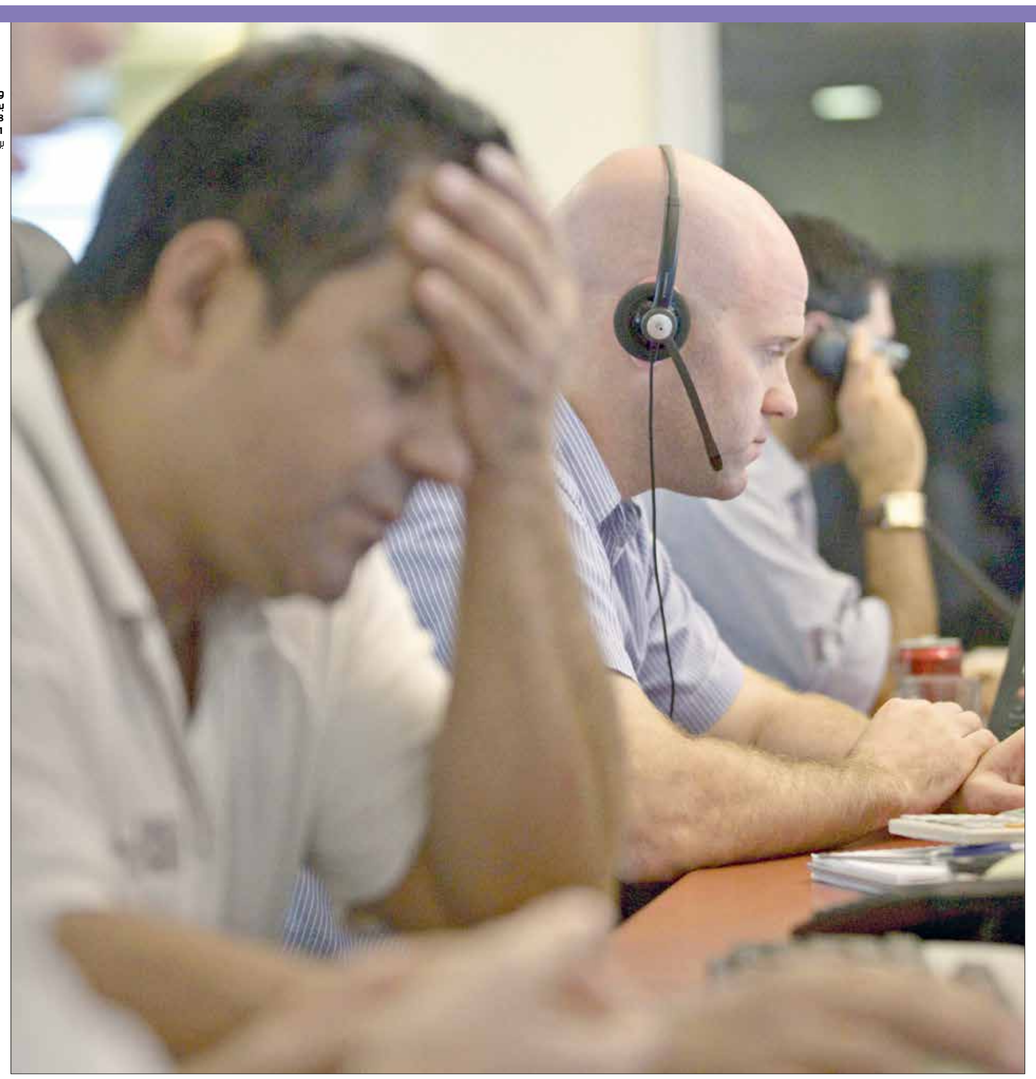

وسطاء في بورصة تل أبيب، 8 أغسطس 2011 (فرانس برس)

هروب رؤوس أموال أجنبية بقيمة 5,89 مليارات دولار من البورصة

الجفاف يهدد صادرات الغاز الأميركي

يهدد تغير المناخ واستمرار اضطرابات البحر الأحمر، خطط أميركا للبقاء في صدارة الدول المُصدرة للغاز الطبيعي المُسال

واشنطن ـ **العربي الجديد**

يهدد انخفاض مستويات المياه في قناة بنما بفعل الجفاف الشديد، صادرات الغاز الطبيعي المسال الأميركي، إذ تتنظر الناقلات لفترات أطول لعبور الممر المائي الحيوي وصولاً إلى وجهاتها، ما يؤثر سلباً على الإمدادات. في الربع الأول من العام الجاري، وصلت 14 شحنة غاز مسال أميركي فقط إلى آسيا عبر قناة بنما في أميركا الوسطى، في انخفاض حاد مقارنة بمستويات نفس الفترة من 2022 التي سجلت وصول 40 شحنة، وفق تقرير لوكالة «ستاندرد آند بورز غلوبال» العالمية. في المقابل وصلت 24 شحنة تحمل ما يقرب من 1,6 مليون طن من الغاز الأميركي إلى آسيا عبر طريق رأس الرجاء الصالح في الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري، مع اختيار المصدرين الطريق الأطول بكثير وتجنب بنما التي تعاني من الجفاف وقناة السويس في مصر بسبب استهداف الحوثيين في اليمن السفن الأميركية والإسرائيلية والبريطانية تحديداً. ويأتي التهديد المائي للشحنات الأميركية، بعدما تخطت الولايات المتحدة قطر العام الماضي 2023، لتصبح أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم للمرة الأولى على الإطلاق في تاريخ الصناعة. وقال كوري غريندال، الرئيس التنفيذي للعمليات في شركة «شينير إنرجي» وهي أكبر منتج ومصدر للغاز الطبيعي المسال في الولايات المتحدة في تصريحات صحافية آخيراً: «نستخدم القناة (بنما) عندما يكون ذلك مناسباً اقتصادياً، لكن في الوقت الحالي ليس كذلك. السوق في الشرق الأقصى لا يدعمها حالياً». في الأثناء يجري المسؤولون عن قناة بنما محادثات مع منتجي الغاز الطبيعي المسال في الولايات المتحدة حالياً حول كيفية تلبية الطلب المتزايد على الإبحار عبر القناة، وفق تقرير لنشرة «أويل برايس» الأميركية المتخصصة في الطاقة. وتعمل سلطات القناة على خطط لبناء خزانات مياه كحل للتخفيف من النقص المرتبط بتغير المناخ، فضلاً عن العمل مع شركات الشحن لتأمين المزيد من مرور ناقلات الغاز المسال.

تأتي العقبات التي يلقى بها تغير المناخ واضطرابات البحر الأحمر في وقت تتوقع إدارة الطاقة الأميركية أفاقاً مشرقة لصادرات الغاز المسال، لتزيد بنسبة 2% خلال العام الجاري 2024 إلى متوسط 12,2 مليار قدم مكعب يومياً.

وتصدرت الولايات المتحدة قائمة أكبر مصدري الغاز الطبيعي المسال في 2023، وفقا لتقديرات إدارة معلومات الطاقة الأميركية الصادرة في إبريل/ نيسان الماضي، مشيرة إلى أن الولايات المتحدة صدّرت ما متوسطه 11,9 مليار قدم مكعبة يومياً من الغاز المسال، بزيادة بلغت نسبتها 12% مقارنة بعام 2022. وتراوح متوسط صادرات الغاز الطبيعي المسال السنوية من أستراليا وقطر، ثاني وثالث أكبر مصدرين للغاز الطبيعي المسال في العالم، بين 10,1 مليارات و10,5 مليارات قدم مكعبة يومياً، بين عامي 2020 و2023.

وأشارت شركة «إنرجي إنتليجنس» العالمية إلى اهتمام قوي بمشاريع الغاز الطبيعي المسال طويلة المدى في الولايات المتحدة، وأفادت وكالة الطاقة الدولية بأن هناك تقديرات بنحو 69 مليون طن سنوياً من الغاز الطبيعي المسال الأميركي ستصل إلى قرار الاستثمار النهائي في العام الحالي، ومن المحتمل أن يكون العام الأكثر أهمية بالنسبة لقرار الاستثمار النهائي منذ عام 2019. ومن المرجح أن تستمر أوروبا في كونها المستهلك الرئيسي للغاز الطبيعي المسال الأميركي لسنوات قادمة، مع استعداد القارة لقطع المزيد من الغاز الروسي. وذكرت صحيفة «بوليتيكو» الأميركية أن المفوضية الأوروبية اقترحت فرض عقوبات على قطاع الغاز الطبيعي المسال في روسيا كجزء من حزمة العقوبات الرابعة عشرة التي فرضتها بروكسل ضد روسيا.

ويدعو الاقتراح أيضاً إلى حظر استخدام موانئ الاتحاد الأوروبي وخدماته لإعادة تصدير الغاز الطبيعي المسال الروسي، وهي خطوة من المرجح أن تجبر روسيا على إعادة النظر في إجراءات تصدير الغاز الطبيعي المسال الخاص بها، بالنظر إلى أنها تزود حالياً آسيا بالغاز الطبيعي المسال عبر أوروبا، لا سيما عبر إسبانيا وبلجيكا وفرنسا كمحاور رئيسية.

وقالت لورا بيج، خبيرة الغاز في شركة تحليلات البيانات «كبلر» في تصريحات لـ«بوليتيكو»: «إذا لم يتمكنوا من النقل في أوروبا، فقد يضطرون إلى ركوب ناقلاتهم الجليدية في رحلات أطول»، مضيفة أن روسيا «قد لا تكون قادرة على ذلك».

أميركا صدّرت نحو 11,9 مليار قدم مكعبة يومياً من الغاز المسال في 2023

عاملة في قناة بنما، 22 سبتمبر 2023 (Getty)

62 مليار دولار تغادر روسيا خلال عام

موسكو ـ **رامي القليوبي**

أظهرت حسابات أجرتها المدرسة العليا للاقتصاد في موسكو، أن صافي خروج رؤوس الأموال من روسيا في الربع الأول من العام الحالي بلغ 28 مليار دولار بزيادة تقارب نسبتها 50% مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي 2023، بينما وصل مجموع خروج رؤوس الأموال إلى 62 مليار دولار خلال عام. ونقلت صحيفة «إزفيستيا» الروسية في عددها الصادر، أمس الاثنين، عن كبير الخبراء في مركز التنمية التابع للمدرسة العليا للاقتصاد، سيرغي بوخوف، قوله: «خلال الفترة ذاتها من العام الماضي، بلغ الخروج 16 مليار دولار مقابل 10 مليارات فقط في الربع الأخير من عام 2023.. في المجمل، بلغ صافي الخروج خلال آخر أربعة أرباع 62 مليار دولار».

ويرجع السبب الرئيسي لهذه الزيادة إلى الصعوبات المتعلقة بتحويل عوائد التصدير إلى روسيا بسبب المشكلات مع المدفوعات نتيجة للعقوبات الغربية، مما بات يشكل ضغطاً إضافياً على سعر صرف الروبل الذي قد يتراجع بحلول نهاية عام 2024، وفق توقعات وزارة الاقتصاد الروسية.

وأشارت الدراسة إلى أن مارس/آذار الماضي شهد توجهين متباينين، هما ارتفاع أسعار الصادرات وتدهور للوضع مع الحسابات، إذ تجاوزت أسعار النفط العالمية 86 دولاراً للبرميل لأول مرة منذ نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، فيما ارتفعت أسعار الغاز هي الأخرى إلى أكثر من 300 دولار لكل ألف متر مكعب. ونتيجة لذلك، تراكمت عوائد الصادرات في مارس/آذار مقارنة مع فبراير/شباط بالحسابات طرف المصارف الأجنبية، وفق دراسة المدرسة العليا للاقتصاد.

ويظهر مؤشر صافي خروج رؤوس الأموال الفارق بين التحويلات من وإلى البلاد، شاملة المعاملات المشروعة إلى حسابات المواطنين والشركات الروسية في الخارج، والمقصود بخروج رؤوس أموال القطاع الخاص هو المعاملات المالية القانونية المتعلقة باستثمارات الروس، أفراداً وشركات، في الأصول والأوراق المالية الأجنبية بواسطة تحويل الأموال إلى مصارف أجنبية وشراء العملة نقداً، علماً أن الرقم لا يشمل بيانات القطاع العام، ومعاملات المصرف المركزي وأصوله الاحتياطية المودعة بالخارج.

ومنذ تشديد العقوبات الأميركية على روسيا في ديسمبر/كانون الأول الماضي، عزف الكثير من المصارف الأجنبية عن إجراء معاملات مع روسيا أو شددت المراجعات خشية من تعرضها لعقوبات ثانوية، مما تسبب في صعوبات في تحويلات إلى الصين وتركيا وحتى جمهورية كازاخستان السوفييتية السابقة.

ويقول مسؤولون أميركيون إنه سيكون هناك المزيد من العقوبات في المستقبل، ويشيرون إلى أن الاقتصاد الروسي قد ضعف بالفعل بسبب إجراءاتهم. ونقلت صحيفة واشنطن بوست الأميركية آخيراً عن مسؤولين أميركيين قولهم إن العقوبات المالية والقيود على صادرات النفط والغاز، جعلت الحرب أكثر تكلفة بالنسبة لروسيا، وعلى المدى الطويل، فإن هذه العقوبات ستترك روسيا أكثر فقراً وأكثر تخلفاً من الناحية التكنولوجية وأكثر اعتماداً على الدولة لدفع الاقتصاد.

الربع الأول من العام الجاري شهد خروج 28 مليار دولار

مكتب صرافة في موسكو، 3 أكتوبر 2023 (تاتيانا كوليسنيكوفا/ فرانس برس)

رؤية

عن الدعم الأميركي لإسرائيل الذي لا ينضب

سهام محمد الله

بعد شدٍّ وجذب مع الجمهوريين المتشدِّدين، أقرَّ مجلس النواب الأميركي في 20 إبريل/ نيسان الماضي حزمة تشريعية ضخمة بقيمة 95 مليار دولار تقضي بتقديم مساعدات أمنية لإسرائيل وأوكرانيا وتايوان، وانتقل هذا التشريع إلى مجلس الشيوخ ذي الأغلبية الديمقراطية للموافقة عليه وإرساله للرئيس جو بايدن للتوقيع عليه ليصبح قانوناً. تشمل هذه الحزمة السخية 60,84 مليار دولار لمساعدة أوكرانيا في حربها ضد روسيا ومساعدة الشركاء الإقليميين للولايات المتّحدة في التصدّي للجيش الروسي، و26,38 مليار دولار لدعم إسرائيل في جهودها للدفاع عن نفسها ضدّ إيران ووكلائها ولتعويض العمليات العسكرية الأميركية ردّاً على الهجمات الأخيرة، و8,12 مليارات دولار لمواصلة الجهود لمواجهة الصين وضمان قوّة الردع في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، بما في ذلك تايوان.

بشكل عام، لا تعرف الولايات المتّحدة الكلل ولا الملل عندما يتعلّق الأمر بحماية مصالحها الاستراتيجية في أيّ منطقة من العالم قريبة كانت أو بعيدة، وتستمرّ في الإنفاق بسخاء، لدعم مؤيّديها وتطويع خصومها، مُواجِهة ديونها بأذن من طين وأذن من عجين، رغم الكلفة الباهظة، فقد وصلت ديون أميركا التي تتزايد بسرعة جنونية إلى 35 تريليون دولار، أي ما يعادل 100 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي، وارتفعت معها تكلفة الفائدة على الدين إلى مستوى هستيري بلغ تريليون دولار، وما يزيد الأمور تعقيداً هو عجز الموازنة الذي وصل إلى 1,6 تريليون دولار، الأمر الذي يعني بالضرورة اضطرار الولايات المتّحدة لاقتراض مبالغ ضخمة لسداد فواتيرها والوفاء بالتزاماتها المالية.

تضمَّن مبلغ الـ 26,38 مليار دولار الذي ستدعم به الولايات المتّحدة حليفتها إسرائيل أربعة مليارات دولار لتجديد أنظمة الدفاع الصاروخي «القبة الحديدية» و«مقلاع داود»، و1,2 مليار دولار لنظام دفاع الشعاع الحديدي لمواجهة تهديدات الصواريخ قصيرة المدى وقذائف الهاون، و3,5 مليارات دولار لشراء أنظمة أسلحة متقدِّمة، ومواد دفاعية، وخدمات دفاعية من خلال برنامج التمويل العسكري الأجنبي، ومليار دولار لتعزيز إنتاج وتطوير المدفعية والذخائر الحيوية، و4,4 مليارات دولار لتجديد المواد الدفاعية والخدمات الدفاعية المقدَّمة لإسرائيل، و2,4 مليار دولار للعمليات العسكرية الأميركية الحالية في منطقة الشرق الأوسط ردّاً على الهجمات الأخيرة.

لم تكن المساعدات لتُمرَّر إلى أوكرانيا في هذا التوقيت بالذات الذي تعلو فيه أصوات الجمهوريين المتشدِّدين للتخلُّص من عبء دعم أوكرانيا الثقيل لولا صياح ونواح إسرائيل عقب تعرُّضها لهجوم إيراني مكثَّف بالصواريخ والطائرات المسيَّرة، وهذا ما يفسِّر أيضاً تغيير رئيس مجلس النواب الأميركي، مايك جونسون، موقفه بشكل فجائي بشأن استمرار الدعم الأميركي لأوكرانيا الذي عارضه بشدّة نظراً لعدم وجود إشراف مناسب واستراتيجية حقيقية لتحقيق النصر على الدب الروسي.

عندما قرَّرت الولايات المتّحدة فتح صنبور مساعداتها لدعم إسرائيل ومساندتها ارتأت أيضاً ضرورة إنفاق المزيد من المليارات على معداتها العسكرية تحت غطاء مواجهة الصراع في أوكرانيا لا سيَّما في ظلّ نفور المعارضين والشارع الأميركي من زيادة الإنفاق على العمليات العسكرية في الخارج، حيث يتضمَّن مبلغ الـ 60,84 مليار دولار الذي خُصِّص للتصدّي للترسانة الروسية في أوكرانيا 23,2 مليار دولار لتجديد المواد الدفاعية والخدمات الدفاعية المُقدَّمة لأوكرانيا، و11,3 مليار دولار للعمليات العسكرية الأميركية الحالية في المنطقة، و13,8 مليار دولار لشراء أنظمة أسلحة متقدِّمة، ومواد دفاعية، وخدمات دفاعية، و26 مليون دولار لمواصلة الإشراف والمساءلة عن المساعدات والمعدات المُقدَّمة إلى أوكرانيا، والأمر الذي يستدعي الوقوف عنده هو عدم تخصيص مثل هذا المبلغ للإشراف والمساءلة عن المساعدات الأميركية المُقدَّمة لإسرائيل، وهذا ما يُضاف إلى مجموعة الحجج التي تثبت المعاملة الاستثنائية التي تتلقّاها إسرائيل من الولايات المتّحدة.

على عكس المساعدات المقدَّمة لإسرائيل والتي تُعدّ بمثابة شيك على بياض لمواصلة العدوان الإسرائيلي الجائر على غزة، أرفقت حزمة المساعدات المقدَّمة لأوكرانيا بشرط سداد الدعم الاقتصادي من قبل حكومة أوكرانيا، وهو الشرط الذي لطالما نادى به الرئيس الأميركي الأسبق ترامب والذي سبق أن شدَّد على ضرورة تقديم المساعدات لأوكرانيا على شكل قروض، ولو جزئياً على الأقل.

مقابل المبالغ الهائلة التي خُصِّصت لتعزيز قدرات إسرائيل العسكرية وأنظمتها الدفاعية، خصَّصت الحزمة التشريعية الضخمة التي أقرّها مجلس النواب الأميركي في 20 إبريل/ نيسان الفتات، وتحديداً تسعة مليارات دولار، للمساعدات الإنسانية لسكان غزة والسودان وهايتي ومناطق أخرى مزَّقتها الحروب، حيث يعود القرار النهائي بشأن تخصيص ذلك المبلغ الضئيل الذي لن يرمِّم ما دمَّرته الحروب إلى البيت الأبيض، وتوقَّعت صحيفة تايمز أوف إسرائيل أن يذهب ما يقرب من 2 مليار دولار لإغاثة سكان غزة، علماً أن الحزمة التشريعية ذاتها اقترنت بشرط منع تقديم الأموال لوكالة الأمم المتّحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين «الأونروا» التي تواجه خطر الإغلاق استجابة لضغوطات الاحتلال الإسرائيلي واللوبي الصهيوني.

في 18 إبريل/ نيسان وتحديداً في بودكاست بعنوان «أزمة الإعلام»، انتقد السيناتور الأميركي بيرني ساندرز، الذي انسحب من سباق الترشُّح للانتخابات الرئاسية لعام 2020، دعم حكومة بلاده لإسرائيل مُستغرباً تخصيص بلاده 10 مليارات دولار لحكومة تتعمَّد تجويع الأطفال وسيلةً للضغط؛ كما استنكر ساندرز تغطية وسائل الإعلام الأميركية الكبرى التي لا تصوِّب ما يكفي من سهام النقد اللاذعة لإسرائيل نزولاً عند رغبة شركات يسيطر أصحاب المليارات على الكثير منها. خلاصة القول، لا محلّ لتلك المساعدات الإنسانية التي تتحنَّن بها الولايات المتّحدة على سكان غزة من الإعراب. ولا تجدي نفعاً حتى في حفظ ماء وجه بايدن الذي لا ينفكّ عن تقديم الأسلحة وما يخطر وما لا يخطر على البال من مساعدات عسكرية واقتصادية ولوجيستية لإسرائيل لقتل المزيد من الفلسطينيين. استمرار تدفُّق المساعدات الأميركية على الكيان الصهيوني ما هو إلّا دليل لا يدحض على استمرار الولايات المتّحدة في إعطاء الضوء الأخضر للعدوان الإسرائيلي الوحشي على الشعب الفلسطيني الأعزل وعدم رغبتها بتمهيد الطريق لإحلال السلام في المنطقة.